The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N2, P P 42 -62
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد٢ نيسان ٢٠٢٤ ص ص ٤٢-٦٢

The impact of some macroeconomic variables on economic growth in Iraq

Standard analytical study for the period (2003-2020)

اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في العراق

دراسة تحليلية قياسية للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)

*أ.د. رجاء خضير عبود موسى الربيعي **أ.د.ثامر عبد العالي كاظم الشمري

Abstract:

Economic growth is considered one of the most important economic indicators that reflect the development and progress of the country and its optimal exploitation of its available economic resources. Strong and determined to succeed and progress, The research concluded that all the studied macro variables had a direct and indirect impact on economic growth, depending on the economic and environmental conditions and indicators of economic stability. Country. The results of the quantitative analysis also reflected that in the parameters of the model, and that it was free of autocorrelation problems, which reflects the success of the economic policies followed in the country.

*متقاعد .
**جامعة القاسم الخضراء – كلية الزراعة .

المستخلص: يعتبر النمو الاقتصادي واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور وتقدم البلد واستغلاله لموارده الاقتصادية المتاحة استغلالا امثل، ويعد واحد من الأهداف الرئيسة لأغلب السياسات الاقتصادية (النقدية ،المالية)،وقد حققت الكثير من الدول مستويات مرتفعة من النموالاقتصادي نتيجة لاستخدامها الخطط الاقتصادية الناجحة مقرونة بإرادة قوية وتصميم على النجاح والتقدم، وتوصل البحث إلى إن جميع المتغيرات الكلية المدروسة كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي،تبعا للظروف الاقتصادية والبيئية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي،كما عكست نتائج التحليل الكمي ذالك في معلمات النموذج، وخلوه من مشاكل الارتباط الذاتي،مما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد.

المقدمة: يعتبر النمو الاقتصادي واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور وتقدم البلد واستغلاله لموارده الاقتصادية المتاحة استغلالا امثل، ويعد واحد من الأهداف الرئيسة لأغلب السياسات الاقتصادية (النقدية ،المالية)،وقد حققت الكثير من الدول مستويات مرتفعة من النموالاقتصادي نتيجة لاستخدامها الخطط الاقتصادية الناجحة مقرونة بإرادة قوية وتصميم على النجاح والتقدم. وفي العراق بلد النهرين يوجد الكثير من الموارد الاقتصادية المهمة الطبيعية منها كتوفر النفط والمعادن والمنغنيز والغاز الطبيعي،فضلا عن توفر الأراضي الزراعية الواسعة والتي تسقى سيحا، فضلا عن توفر الموارد البشرية والمؤهلة والتي اغلبها من يحمل التحصيل العلمي العالي والتي يمكن لها إذا ما دخلت الإنتاج بكل فروعه ان تسهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير في الناتج المحلي الإجمالي ينعكس في خفض معدلات الفقر والبطالة ورفع معدلات التشغيل وتحسن المستوى ألمعاشي للناس، وتجسن مستوى التجارة وتحقيق ميزان تجاري موجب ينعكس في زيادة الموارد المالية للموازنة العامة وبالتالي زيادة وتطور كافة القطاعات بما فيها القطاع الخاص، ولكي نحقق نمو اقتصادي لابد لنا من بيان اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد،لاسيما العرض الكلي للنقود وأسعار الصرف وأسعار الفائدة كمتغيرات نقدية فضلا عن التضخم والبطالة والمتغيرات المالية الأخرى.

هدف البحث: يكمن هدف البحث في مايلي:

١. التعريف بالنمو الاقتصادي الذي يعبر عن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس بدوره على تحقيق فوائض مالية وتراكمات رأسمالية تساعد في رفع المستويات المعيشية للأفراد وزيادة استهلاك السلع والخدمات وتحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج وحجم التوظيف.

٢. بيان تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي(العرض الكلي، سعر الصرف، سعر الفائدة،التضخم، البطالة.صافي الميزان التجاري،صافي الموازنة) ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من إن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لبيان الأداء الاقتصادي للبلد، وهدف مهم لدى صانعي السياسة الاقتصادية، ويحاول البحث دراسة الكيفية التي يتم فيها الوصول الى مستويات مرتفعة من النموالاقتصادي وعدم السماح لها بالانخفاض من خلال دراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث، في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وانخفاضها في أحيان كثيرة في العراق،بسبب الأزمات الدولية والصحية(جائحة كورونا) وارتفاع مستويات البطالة والتضخم وانخفاض معدلات الاستثمار،فضلا عن تذبذب أسعار النفط التي تعتبر المورد الايرادي المهم للبلد وغياب دور قطاع الزراعة والخدمات والصناعة والتكنولوجيا في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها(إن المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثير ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد شريطة توفر السياسات الاقتصادية الهادفة مقرونة بتشريع القوانين التي تكفل استمرارية الإنتاج والعمل وانسيابية الحركة والمشاركة لكل القطاعات الاقتصادية في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية).

هيكلية البحث: تضمنت هيكلية البحث ،ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها في تحقيق نمو اقتصادي

المبحث الثالث: التحليل القياسي ، توصيف وتقدير النموذج وبيان النتائج .

المبحث الأول - الإطار النظري للنمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

يعد النمو الاقتصادي واحد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تسعى اغلب دول العالم إلى تحقيقها إذ يعد واحد من المؤشرات المهمة التي تعكس تطور البلد في كافة الميادين،علما إن الكثير يعتبر إن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هي مصطلحات مترادفة تتكامل فيها الأسباب مع النتائج على ارض الواقع وان هنالك الكثير من المعطيات المتشابه فيما بينهما.

أولا:مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

١. تعريف النمو الاقتصادي - لقد وردت العديد من التعاريف ،إلى مصطلح النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية منها، (إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل

الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن)[1]،بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

٢. تعريف التنمية الاقتصادية: فيما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها (عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية والتي يتحقق بموجبها تزايد منظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية مستهدفا الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي)[2].

وعرفها آخر(بأنها التطور البنيوي أو التغيير ألبنياني للمجتمع وبمختلف أبعاده سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية او ثقافية أو تنظيمية،ومن اجل توفير أفضل الوسائل للحياة ولكل أفراد المجتمع)[3].

المبحث الثاني - دراسة وتحليل علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مع النمو الاقتصادي

اولا:

١. دراسة وتحليل عرض النقدM1: يعرف عرض النقد بالمعنى الضيق M1 او ما يطلق عليه أحيانا بالكتلة النقدية (مجموع وسائل الدفع المتداولة في قطر ما خلال فترة زمنية معينة) ،أي انه يضم وسائل الدفع المستخدمة فعلا في التداول مضافا إليها الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية[4].يرتبط عرض النقد ارتباطا مباشرا بمعدلات النمو الاقتصادي، اذ تؤدي زيادته إلى توسع هذا النشاط عن طريق زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا ماأقرته النظرية النقدية، والتي تؤكد على التحكم في عرض النقد من خلال القاعدة النقدية وضبطها والرقابة على التضخم والسيطرة على منافذ السيولة، لان عرض النقد يرتبط في علاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالتالي فان الزيادة في عرض النقود يزيد من حجم السيولة في الاقتصاد،ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الطلب الاستثماري ومن زيادة الإنتاج وفق مبدأ المضاعف وزيادة حجم التشغيل والاستفادة من الموارد المعطلة في الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي ويحدث العكس في حالة انخفاض عرض النقد[5]. ويلاحظ ان السياسة النقدية قبل العام ٢٠٠٣ بأنها كانت خاضعة إلى السلطة المالية وساد في ذالك الوقت إتباع سياسة النقد الرخيص وهي سياسة خفض كلفة التمويل يسعر فائدة سنوي محدد ما جل تمويل عجز

---

[1] - مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر ،الرياض ،السعودية،١٩٨٨،ص٤٥٥

[2] - صبري مصطفى البياتي،حركة مؤشرات التنمية في العراق(١٩٦٠-٢٠٠)،بيت الحكمة.بغداد.٢٠٠٢،ص١٢٣

[3] - مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر،عمان،٢٠٠٧،،ص١٢٣

[4] - د عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،١٩٩٠،ص١٠٦

[5] - د.عبد الحسين جليل الغالبي،الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي(الأردن دراسة حالة)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،جامعة بابل،٢٠٠٩،ص١٥٣

الموازنة مما أدى إلى زيادة عرض النقد وزيادة حجم السيولة النقدية مما أدت إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، ويلاحظ في الجدول(١) ارتفاع عرض النقد الضيق من ٥٧٧٣٦٩١ مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١٥٦٤٠٠٦٠ مليون دينار عام ٢٠٠٦ مصحوبة بمعدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات(٢٠٠٥، ٢٠٠٦) بلغت نحو(٤,٤%، ١٠,٢%) وذالك بسبب إصدار قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤،فضلا عن إتباع سياسة استهداف التضخم والسيطرة على عرض النقد بالإضافة إلى استبدال العملة بعملة جديدة لها قوة شرائية كبيرة تحظى بالثقة والقبول العام،وهكذا تزايد عرض النقد للسنوات اللاحقة فقد بلغ عام ٢٠١٠ نحو٥١٧٤٣٤٨٩ مليون دينار إلى ٧٤٣٧١٢٦٩ مليون دينار عام ٢٠١٤ بسبب الاستقرار الأمني والسياسي حتى وصل الى٨٦٧٧١٠٠٠ مليون دينار،مصحوبا بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه بلغ نحو٠,٥٩% ومن ملاحظة الجدول (١) إن معدلات النم للناتج المحلي بدت متباينة وتحمل قيم موجبة وسالبة مما يعني إن عرض النقد كانت تأثيراته في النمو متباينة والسبب تحكم عوامل أخرى مثل تزايد الإنفاق الحكومي والتضخم.

٢.تحليل تطورات سعر الصرف في العراق: إن لسعر الصرف الأثر الكبير في كافة مجريات الحياة الاقتصادية وعلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ،وان اغلب الدول تحرص دائما ان يكون لها أسعار صرف مستقرة، وتشير الفترة السابقة لعام ٢٠٠٣ بعدم استقرار سعر الصرف بسبب تزايد الإصدار النقدي لتمويل العجز،مما أدى إلى زيادة عرض النقد وحصول التضخم،فضلا عن اعتماد سياسة الاستيراد بدون التحويل الخارجي، لكن بعد حصول البنك المركزي استقلاله بموجب القانون ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ ، مما خوله اتخاذ القرارات النقدية المناسبة للوضع الاقتصادي للبلد من خلال السيطرة على مناسيب السيولة العامة وضبط اتجاهاتها، فقد بادر إلى تثبيت سعر الصرف ضمن حدود معقولة من خلال استخدام مزاد العملة، فقد بلغ سعر الصرف للدينار العراقي عام ٢٠٠٣ ، ٢٠١٠، ٢٠١٩نحو(١٨٩٦ ،١١٧٠، ١١٨٨) ألف دينار وكانت معدلات متقاربة تعكس مدى الاستقرار في سعر الصرف،لكن تبقى الأزمات المحلية والدولية لها انعكاسات مهمة على سعر الصرف. وان سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي تاركا معدلات نمو موجبة ومتواضعة تقدر للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٩ تقدر نحو(٥,٥%،٠,٩٥%)

٣.تحليل طبيعة سعر الفائدة في العراق: ترى النظرية الكينزية، ان سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى الطلب على النقود والعرض على النقود وبالتالي فهو يتأثر بكلاهما [٦]، وبالتالي يقر التحليل الكينزي إن السياسة النقدية تمارس تأثيرا مهما على مستوى سعر الفائدة وبالتالي على قرارات الادخار والاستثمار وبالتالي حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، ومن مراجعة الجدول (١) ان أسعار الفائدة في العراق أخذت منحى متقارب وثابت على طول مدة الدراسة بلغ للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠١٠، ٢٠٢٠) نحو٦,٤%، ٦,٣%. ٣%)لان العراق اختار التحديد الإداري لسعر الفائدة دون أن يكون هنالك دور لقوى العرض والطلب في التأثير على الأموال المعدة للإقراض ،كما إن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي سواء كانت مالية أو نقدية وعدم وجود سواق مالية متطورة لم تمنح سعر الفائدة ذالك التأثير الكبير على الحية الاقتصادية ، ومن المعلوم عندما تتوجه الدولة إلى الاستثمار لابد من خفض سعر الفائدة وبالعكس في حالة التوجه نحو سياسة الادخار لاسيما إن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع(GDP).

٤.التضخم: يعد التضخم واحد من المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تواجه الاقتصاديات المحلية والعالمية على حد سواء،ويعرف التضخم(الارتفاع المستمر في الأسعار)[٧] يقابله انخفاض في القوة الشرائية للعملة ،يعني كتلة نقدية كبيرة تطارد سلع قليلة،ويأتي التضخم بسبب الإصدار النقدي الواسع وعدم السيطرة على مناسيب عرض النقد ،وضعف إجراءات السياسات النقدية والمالية المتبعة فضلا عن الأزمات المالية الدولية والصحية،ووصلت معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة بسبب الحصار الاقتصادي أضرت بالاقتصاد العراقي .لكن بعد العام ٢٠٠٣ وبعد حصول البنك المركزي على استقلاله وقيامه بسياسة استهداف التضخم انخفضت تلك المعدلات إلى مستويات طبيعية فقد بلغ التضخم عام ٢٠٠٣ نحو٣٣,٦% الى٥٣,٢% عام ٢٠٠٦ بسبب الحرب الإرهابية في تلك الفترة وانعكاسها على الوضع الأمني انخفضت عام ٢٠١٥ إلى نحو١,٤%

٥.البطالة : تعد البطالة واحد من المشاكل الاقتصادية الكبيرة ولها انعكاسات اجتماعية كبرى تتمثل في عدم حصول الأفراد على دخل كافي للمعيشة بسبب عدم وجود فرص العمل المتاحة، وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة (بأنها كل هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى)[٨]، وقد تركت الحروب وعدم الاستقرار في زيادة حجم البطالة فقد بلغت عام ٢٠٠٣ نحو٢٨,١% لتأخذ معدلات متقاربة للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٥، ٢٠٢٠ بلغت نحو(١٥,٢%، ١٥,٥%، ١٣,٧) على التوالي. ويعود التحسن في

---

[٦] - ناظم نوري الشمري،النقود والمصارف،درار الكتب للطباعة والنشر، العراق ،موصل،١٩٨٨،ص٢٠٨

[٧] - مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر ،الرياض ،السعودية،١٩٨٨،ص٣٦٣

[٨]، عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى،النقود والمصارف والأسواق المالية،عمان، دار حامد للنشر والتوزيع،٢٠٠٤، ص ٤٦١

مستويات البطالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع والخدمات وزيادة فقرات التعيينات ضمن الموازنة العامة وتطور القطاع الخاص وتحسن الحياة الاقتصادية وارتفاع مستوى الدخول،وان البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأنها ترتبط بانخفاض معدلات التشغيل وفرص الاستثمار.

٦. صافي الميزان التجاري: يمكن الحصول على مقياس صافي الميزان التجاري من خلال الفرق بين الصادرات والواردات،وقد تأثرت التجارة العراقية في حقبة قبل العام ٢٠٠٣ بزيادة العجز في الميزان التجاري بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف الصادرات النفطية إلى السوق النفطية العالمية فقد بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ٢٠٠٣ نحو -٢٧,٥٥٠٩ مليون دينار ارتفع للعام ٢٠٠٥ إلى نحو- ٦١,٨٦٢ مليون دينار بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار الاقتصادي،في حين حقق صافي الميزات التجاري فائض للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بلغ نحو٣٩,٦١٥٥٤، ٥٠,٨٤٣٣٢ مليون دينار عراقي بسبب سياسة الانفتاح الخارجي والسماح للعراق بتصدير النفط إلى الخارج وزيادة حاجة القطاع الخاص وتحقيق ايردات مالية انعكست في زيادة حجم النفقات الحكومية، لكن سرعان ما انخفض صافي الميزان التجاري عام ٢٠١٥،والذي بلغ نحو-١٦٠,٤٥٨ مليون دينار بسبب الحرب الإرهابية وتوقف الصادرات مؤثرة على النمو الاقتصادي والذي بلغ للعام نفسه نحو- ٤٣,٣%

٧.صافي الموازنة العامة:يعد صافي الموازنة العامة مؤشرا لمعرفة إمكانية الحكومة في توفير الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري دون تحدث هنالك آثارا تضخمية ومن ملاحظة الجدول (١) نتعرف على الموقف المالي بالفائض والعجز والأسباب المحتملة لذالك وانعكاس ذالك على النمو الاقتصادي المتوقع،إذ يظهر صافي الموازنة للمدة المدروسة قد اخذ منحى متذبذب بلغ عام ٢٠٠٣ نحو – ٥٧٢٤ مليون دينار ارتفع إلى.٣٥٧ ١٢عام ٢٠٠٧، بسبب تحرر الاقتصاد العراقي من العقوبات الدولية وإتباع سياسة نقدية رشيدة مدعومة في استقلال البنك المركزي أما في الأعوام(٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، فقد ازداد العجز ليبلغ نحو(-٤٢٩١، -٥٤٦٨، -٨٢٣٣) مليون دينار عراقي وذالك بسبب الإرباك الأمني في البلد والتوسع في سياسة التشغيل والتوظيف وتذبذب أسعار النفط العالمية ويفترض أن تكون علاقة عجز الموازنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي طردية ،حيث إن الإنفاق الحكومي يذهب في جانب الاستهلاك محركا السوق والطلب الكلي ومن جهة أخرى رافعا من قيمة الأموال المعدة للاستثمار والتشغيل والإنتاج.

السنوات	عرض النقد m1 مليون دينار	سعر الصرف الرسمي EX دينار	سعر الفائدة INR 0/0	التضخم CPI ٠/٠	البطالة UE ٠/٠	صافي الميزان التجاري X-M	صافي الموازنة R-G	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠/٠
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٩١	١٨٩٦	٦,٤	٣٣,٦	٢٨,١	٢٧,٥٥٠٩-	٥٧٢٤ -	-
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	١٤٥٣	٦,٠	٢٦,٩	٢٦,٨	٧٣,٨٦٧-	١٠٠٩ -	٥٤,٢
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٤٩٦	٧,٠	٣٦,٩	١٧,٩	٦١,٨٦٢-	٦,٥٢٤ -	٤,٤
٢٠٠٦	١٥٦٤٠٠٦٠	١٤٦٧	١٦,٠	٥٣,٢	١٧,٥	١٤,٠٨٥٨-	٦,٩٤٨ -	١٠,٢
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	١٢٥٥	٢٠,٠	٣٠,٨	١٠,٢٦	٣٩,٦١٥٥٤	١٢,٣٥٧	١,٤
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	١١٩٣	١٦,٨	٢,٧	١٥,٤	٥٠,٨٤٣٣٢	١١,١٠٨	٦,٦
٢٠٠٩	٢٨٣٠٠٠٣٠	١١٧٠	٨,٨	(٢,٨)	١٥,٥	٨٥,٢٣٤٧-	٢٩٢ -	٥,٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	١١٧٠	٦,٣	٢,٤	١٥,٢	٧٤,٩١٩٧-	٣٧	٥,٥
٢٠١١	٦٢٦٩٢٠٩٨	١١٧٠	٦,٠	٥,٦	١٥,١	٤٦,٥٠١٤٢	٢١٠٩٦	١٠,٢
٢٠١٢	٦٦٨٨٠٠١٧	١١٦٦	٦,٠	٦,١	١١,٩	١٦,٤٨١٢٤	١١٩٠٤	١٠,٣
٢٠١٣	٧٤٥٩١٩١٠	١١٦٦	٦,٠	١,٩	١١	٣٦,١٨٤٩-	٤٢٩١ -	٩,٦
٢٠١٤	٧٤٣٧١٢٦٩	١١٨٨	٦,٠	٢,٢	١٢,٧	٢١,٧٨٣٧-	٥٤٦٨-	(٠,١٤)
٢٠١٥	٦٥٨٠٣١١٥	١١٩٠	٦,٠	١,٤	١٥,٥	١٦٠,٤٥٨-	٨٢٣٣ -	(٤٣,٣)
٢٠١٦	٦٥٤٣٥٤٢٥	١١٨٢	٢٦,٣	٠,٥	١٠,٨	١٠٤,١٧٧-	١٥٨٠٩ -	٤٦٥
٢٠١٧	٧٦٩٨٦٥٨٤	١١٨٤	٣,٥	٠,٢	١٣,٢	٥٥,٠٩٦-	١٥٣٥	٨٩ -
٢٠١٨	٧٧٨٢٨٩٨٤	١١٨٢	٣,٦	٠,٤	١٢,٨	٢٤,٩٤٦٩	٢١٢٧٢	٩٢٦
٢٠١٩	٨٦٧٧١٠٠٠	١١٨٢	٢,١٩	(٠,٢)	١٢,٧	٥٣,٦٦٨٢٧	٢٣٠٢٥ -	٠,٥٩
٢٠٢٠	١٠٣٣٥٣٥٥٦	١٢٢٥	٣	٠,٥	١٣,٧	١٦٨	١٤٦٣٢-	١١ -

جدول(١) جدول المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)

المصدر: البنك الدولي- صندوق النقد العربي -البنك المركزي العراقي

ثانيا: دراسة وتحليل طبيعة الناتج المحلي الإجمالي،ومتوسط نصيب الفرد والعلاقة مع الهيكل السكاني

من خلال متابعة الجدول(٢) نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي قد اخذ منحى تصاعدي ومتذبذب احياناالاغلب سنوات الدراسة قد بلغ عام ٢٠٠٣ نحو٢٦٩٩٠,٤ مليون دينار عراقي ارتفع للأعوام (٢٠٠٨، ٢٠١٣، ٢٠١٩)إلى نحو(٥١٧١٦,٥، ٧٦٩٢٢,٠، ٢١١٧٨٩٧٧٤,٧)، مليون دينار مصحوبا بمعدلات نمو٦,٦%، ٩,٦%،٠,٩٥%)،علما إن متوسط نصيب الفرد قد اخذ نفس المنحى التصاعدي بسبب الزيادة في حجم السكان والتي بلغت عام ٢٠٠٣ نحو٢٦,٣٤٠ مليون نسمة ارتفعت عام ٢٠١٠ إلى نحو٣٢,٤٨٩ مليون نسمة لتصل الى٤٠,١٥٠١٧٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠. ومن المعروف إن متوسط نصيب الفرد يأتي من خلال قسمة عدد السكان/ على الناتج المحلي الإجمالي وان ارتفاعه يدل عن نحسن الوضع الاقتصادي والمعاشي للناس ونجاح خطط التنمية الاقتصادية في البلد، وان متوسط نصيب الفرد بلغ عام ٢٠٠٣ نحو ١٠٢٤,٧ مليون دينار ارتفع عام ٢٠١٤ إلى نحو٢٠٩٩,٢ مليون

دينار لينخفض عام ٢٠٢٠ الى نحو٤,٦ مليون دينار بسبب االازمات الدولية وانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية .

جدول(٢) معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP مليون دينار	معدل النمو %	عدد السكان (مليون) نسمة	متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠,٤	-	٢٦,٣٤٠	١٠٢٤,٧	-
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	٥٤,٢	٢٧,١٣٩	١٥٣٣,١	٤٩,٦
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	٤,٤	٢٧,٩٦٢	١٥٥٣,٥	١,٣
٢٠٠٦	٤٧٥٨١,٤	١٠,٢	٢٨,٨١٠	١٦٦٠,٩	٦,٩
٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦	١,٤	٢٩,٦٨٢	١٦٣٤,٣	(١,٦)
٢٠٠٨	٥١٧١٦,٥	٦,٦	٣٠,٥٧٧	١٦٩١,٤	٣,٤
٢٠٠٩	٥٤٧٢١,٢	٥,٨	٣١,٦٦٤	١٧٢٨,٢	٢,١
٢٠١٠	٥٧٧٥١,٦	٥,٥	٣٢,٤٨٩	١٧٧٧,٦	٢,٨
٢٠١١	٦٣٦٥٠,٤	١٠,٢	٣٣,٣٣٨	١٩٠٩,٢	٧,٤
٢٠١٢	٧٠٢٠١,٣	١٠,٣	٣٤,٢٠٧	٢٠٥٢,٢	٧,٨
٢٠١٣	٧٦٩٢٢,٠	٩,٦	٣٥,٠٩٥	٢١٩١,٨	٦,٨
٢٠١٤	٧٥٥٨١,٣	(٠,١٤)	٣٦,٠٠٤	٢٠٩٩,٢	(٤,٢)
٢٠١٥	٤٢٨٣٥,٨	(٤٣,٣)	٣٦,٩٣٣	١١٥٩,٨	(٤٤,٨)
٢٠١٦	١٩٩٤٧٦٦٠٠,٢	٤٦٥	٣٦,٢١٢٦٠٠	٥,٥٠٨	(٩٩,٥)
٢٠١٧	٢٠٥١٣٠٠٦,٩	٨٩ -	٣٧,١٣٩٥١٩	٠,٥٥	(٩٠)
٢٠١٨	٢١٠٥٣٢٨٨٧,٢	٩٢٦	٣٨,١٢٤١٨٢	٥,٥٢	٩٠٣
٢٠١٩	٢١١٧٨٩٧٧٤,٧	٠,٥٩	٣٩,١٢٧٩٠٠	٥,٤	(٢,١)
٢٠٢٠	١٨٨١١٢٢٦٥,٨	١١ -	٤٠,١٥٠١٧٤	٤,٦	(١٤)

المصدر: البنك المركزي العراقي : نشرات مختلفة،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية

المبحث الثالث - التحليل الكمي والقياسي

أولا: متغيرات البحث والتوصيف القياسي:

جدول (٣) الترميز وتصنيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	عدد المشاهدات
عرض النقد	X1	متغير مستقل	72
سعر الصرف	X2	متغير مستقل	72
سعر الفائدة	X3	متغير مستقل	72
التضخم	X4	متغير مستقل	72
البطالة	X5	متغير مستقل	72
صافي الميزان التجاري	X6	متغير مستقل	72
صافي الموازنة	X7	متغير مستقل	72
الناتج المحلي الإجمالي	Y	متغير تابع	72

المصدر من إعداد الباحث

ثانيا: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون:هنالك عدة اختبارات للكشف عما اذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة او غير ساكنة وسيتم استخدام اختبار ديكي فوللر المطور ADF واختبار فيلبس بيرون P.P للكشف عن مدى سكون السلسلة الزمنية، وتعتبر هذه الاختبارات من اكثر الاختبارات دقة للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية فضلا عن معرفة رتبة تكاملها.

جدول (٤) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي

اختبار ديكي فوللر المطور(ADF)									
Variabale	With constant			With constant&trend			Without constant&trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
LOG(x1)	-0.963	0.761	no	-0.963	0.761	No	1.647	0.974	no
LOG(x2)	-3.713	0.005	**	-7.787	0.000	***	-1.847	0.062	**
LOG(x3)	-2.615	0.094	*	-2.832	0.190	No	-1.598	0.102	*
LOG(x4)	-2.615	0.094	*	-2.832	0.190	No	-2.832	0.190	no
LOG(x5)	-1.568	0.493	no	-1.817	0.685	No	-1.750	0.076	*
LOG(x6)	-1.289	0.630	no	-1.549	0.802	No	-1.428	0.141	no
LOG(x7)	-2.726	0.074	*	-2.885	0.173	No	-2.714	0.007	**
LOG(y)	-0.015	0.953	no	-1.562	0.797	No	0.605	0.844	no
اختبار فيلبس بيرون (p.p)									
LOG(x1)	-0.949	0.766	no	-1.596	0.784	no	1.716	0.978	no
LOG(x2)	-5.435	0.000	***	-3.241	0.08	no	-1.945	0.05	**
LOG(x3)	-2.855	0.055	*	-3.002	0.138	no	-1.642	0.09	*
LOG(x4)	-2.855	0.055	*	-3.002	0.138	no	-1.642	0.094	*
LOG(x5)	-1.568	0.493	no	-1.886	0.651	no	-1.750	0.076	*
LOG(x6)	-1.412	0.571	no	-1.642	0.766	no	-1.550	0.113	no
LOG(x7)	-3.002	0.039	*	-3.076	0.120	no	-2.988	0.003	**
LOG(y)	-1.758	0.397	no	-3.089	0.116	no	-1.270	0.186	no

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)
- تعني علامة (*) معنوية إحصائية عند مستوى (٠,١٠) وتعني علامة (**) معنوية عند مستوى (٠,٠٥) وتعني علامة (***) معنوية عند مستوى (٠,٠١) وتعني (no) عدم المعنوية.

تشير نتائج جدول (٤) إلى إن السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع تحتوي على جذر الوحدة لان القيم غير معنوية إحصائيا عند مستوى اقل من (٠,١) للمتغيرات قيد الدراسة، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على إن السلسلة غير مستقرة في مستواها

الأصلي، وبالتالي يمكن القول بان هذه السلسلة غير ساكنة من الدرجة [I(٠)]وتحتوي على جذر الوحدة ، لذلك سيتم اخذ الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة كما موضح في جدول (٥).

جدول (٥) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

اختبار ديكي فوللر المطور(ADF)									
Variabale	With constant			With constant&trend			Without constant&trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
LOG(x1)	-9.012	0.000	***	-8.983	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x2)	-8.466	0.000	***	-8.998	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x3)	-8.247	0.000	***	-8.207	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x4)	-8.247	0.000	***	-8.207	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x5)	-8.319	0.000	***	-8.288	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x6)	-8.296	0.000	***	-8.364	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x7)	-8.248	0.000	***	-8.220	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(y)	-8.648	0.000	***	-8.648	0.000	***	-8.777	0.000	***
اختبار فيلبس بيرون (p.p)									
LOG(x1)	-9.032	0.000	***	-9.032	0.000	***	-9.032	0.000	***
LOG(x2)	-8.466	0.000	***	-9.229	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x3)	-8.247	0.000	***	-8.207	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x4)	-8.247	0.000	***	-8.207	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x5)	-8.319	0.000	***	-8.288	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x6)	-8.296	0.000	***	-8.364	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(x7)	-8.248	0.000	***	-8.220	0.000	***	-8.306	0.000	***
LOG(y)	-8.284	0.000	***	-8.253	0.000	***	-8.306	0.000	***

وقد تبين عند تحليل النموذج ان جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) عند الفرق الأول وذلك حسب اختبار ديكي فوللر المطور(ADF) واختبار فيلبس بيرون (P.P)، أي ان سلسلة الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

ثالثا: التقدير الأولي لنموذج (ARDL)

١)التقدير الأولي للنموذج : من خلال جدول(٦) يوضح لنا التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X) كالآتي:

جدول (٦) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

Y(-1)	0.661	0.108	6.0756	0.000
X1	-52.765	63.696	-0.828	0.411
X2	-0.174	0.028	-6.015	0.000
X2(-1)	0.089	0.033	2.677	0.010
X3	101.379	44.358	2.285	0.026
X3(-1)	-65.374	45.191	-1.446	0.154
X4	-268.455	374.036	-0.717	0.476
X5	189.068	425.786	0.444	0.659
X6	-1857.242	1103.570	-1.682	0.098
X6(-1)	2048.204	1022.626	2.002	0.050
X7	224.006	56.687	3.951	0.000
X7(-1)	-210.907	54.772	-3.850	0.000
C	1409.678	1507.101	0.935	0.354
@TREND	102.559	54.463	1.883	0.065
R-squared	0.9866	Mean dependent var		5353.980
Adjusted R-squared	0.9830	S.D. dependent var		4981.804
S.E. of regression	647.992	Akaike info criterion		15.978
Sum squared resid	20574827	Schwarz criterion		16.455
Log likelihood	-489.331	Hannan-Quinn criter.		16.166
F-statistic	278.122	Durbin-Watson stat		1.911
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

يبين جدول (٦) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل قيد الدراسة، حيث يلاحظ من الجدول أعلاه إن معامل التحديد R^2 بلغ (0.98) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.98) من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين ان النسبة الباقية و البالغة (2%) تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، اما معدل التحديد المصحح ($\acute{R}^2$)فقد بلغ (0.98)، كما تشير (F-statistic)إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل، كما ان رتبة النموذج الذي تم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو(1, 1, 0, 0, 1, 1, 0, 1) وفق معيار فترة الإبطاء المثلى (AIC،BIC، HQ) إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار (ACI) وهي تمثل اقل قيمة لهذا المعيار

وفق معيار (AIC).جدول (٧) نتائج اختبار فتره الإبطاء المثلى للنموذج الأول

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
7	-476.098	16.167170	16.755446	16.397721	0.980604	ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 0, 0, 1)

6	-481.958	16.260942	16.745405	16.450807	0.977995	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1, 1, 0)
5	-481.973	16.261410	16.745873	16.451276	0.977985	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 0)
1	-474.772	16.025342	16.509805	16.215207	0.982614	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
2	-474.666	16.087430	16.641101	16.304419	0.981905	ARDL(3, 1, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
9	-473.501	16.114809	16.737690	16.358922	0.981773	ARDL(3, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
4	-479.985	16.261813	16.815485	16.478802	0.978457	ARDL(3, 1, 1, 0, 0, 1, 0, 1)
20	-482.894	16.258832	16.708691	16.435136	0.977783	ARDL(2, 0, 1, 0, 0, 0, 1, 0)
11	-482.409	16.242921	16.692779	16.419224	0.978133	ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)
10	-475.893	16.094878	16.613945	16.298305	0.981571	ARDL(2, 0, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
8	-475.941	16.096428	16.615495	16.299855	0.981543	ARDL(2, 0, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
19	-475.977	16.097629	16.616697	16.301057	0.981521	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
3	-476.988	16.097993	16.582456	16.287858	0.981304	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0, 0, 1)
15	-477.123	16.102394	16.586857	16.292259	0.981222	ARDL(2, 0, 1, 1, 0, 0, 0, 1)
18	-476.126	16.102515	16.621583	16.305943	0.981430	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 0, 1)
17	-476.147	16.103195	16.622262	16.306622	0.981417	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1, 0, 1)
14	-479.196	16.104810	16.520064	16.267552	0.980721	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 1, 1)
16	-476.278	16.107495	16.626563	16.310923	0.981337	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 0, 1)
13	-476.397	16.111381	16.630448	16.314808	0.981265	ARDL(2, 0, 1, 1, 1, 0, 0, 1)
12	-475.437	16.112703	16.666375	16.329692	0.981442	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 0, 1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

والشكل البياني (١)يوضح الرتبة المثلى لانموذج(ARDL)

شكل (١) الرتبة المثلى لأنموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC)

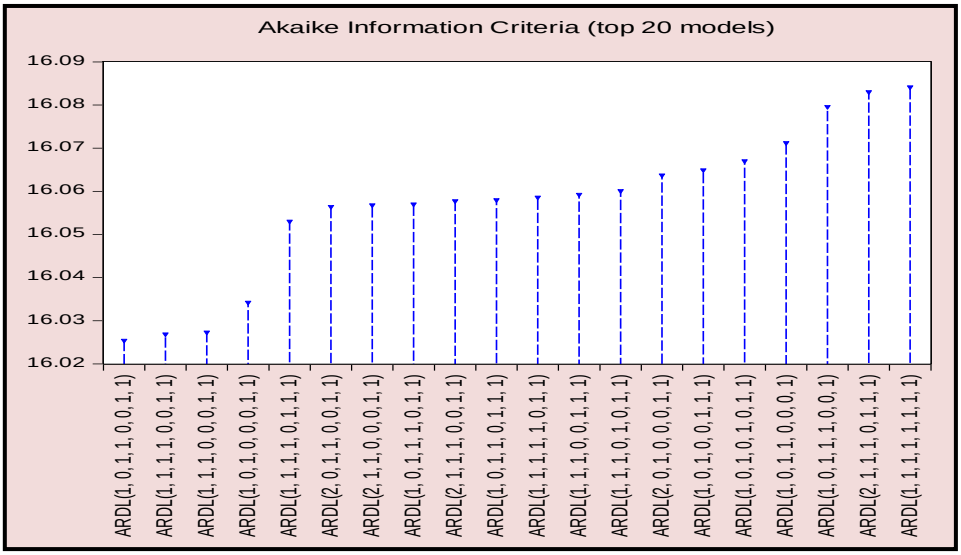

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

٢)اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات: من اجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل و المتغير التابع ويتم احتساب إحصائية (F) فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من القيمة (F) الجدولية فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحتسبة اقل من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وجدول(٨) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

جدول (٨)نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.1082	7
Critical Value Bounds		
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.38	3.45
5%	2.69	3.83
2.5%	2.98	4.16
1%	3.31	4.63

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال جدول (٨) تشير النتائج بان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4.1082) اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى (5%) والبالغة (3.83) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ، وقبول فرضية البديلة أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و متغير التابع أي وجود علاقة تكامل مشترك خلال مدة قيد الدراسة2003-2020.

٣) اختبار دقة نموذج (ARDL):

أ.اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH): يلاحظ من خلال جدول (٩) ان النموذج المقدر محل الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم التجانس التباين لان قيمة (F) المحتسبة(1.348150) عند مستوى احتمالية (Prob: 0.2191) وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

جدول (٩) نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.348150	Prob. F(13,4)	0.2191
Obs*R-squared	16.59706	Prob. Chi-Square(1)	0.2184

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

ب.اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل (LM): يتضح من نتائج جدول (١٠) ان القيمة احتمالية لاختبار (F-statistic) بلغت (٠,٠٩٧٥٤٠) عند مستوى احتمالية (٠,٩٠٧٢) أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (١٠) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.097540	Prob. F(2,53)	0.9072
Obs*R-squared	0.260410	Prob. Chi-Square(2)	0.8779

ج.نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات انموذج (ARDL):للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام تقديرات معلمات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الاجل القصير وتم استخدام الاختبارين الآتيين:

- اختبار المجموع التراكمي البواقي المعاودة (Cusum Test)
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum-SQ Test)

ووفقا لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (Cusum) و (Cusum-SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) وقبول فرضية العدم التي تنص على ان جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة هيكليا وكما مبين في شكل التالي:

شكل (٢) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات نموذج (ARDL)

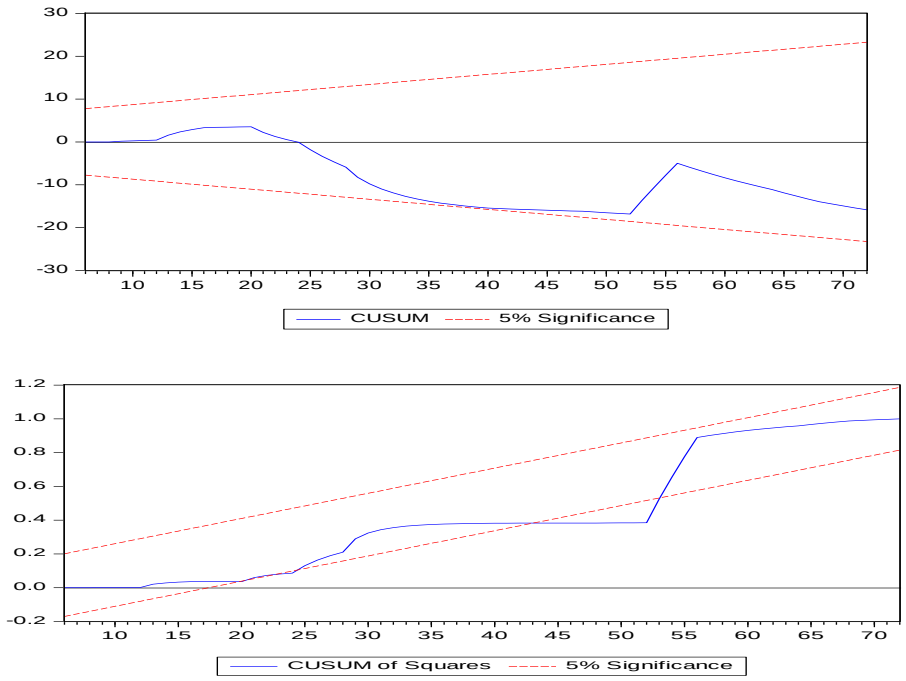

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

رابعا: نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون - أُستخدم معامل اررتباط بيرسون لهدف معرفة قوة العلاقة والارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية، كما موضح في الجدول( ):

الجدول (١١) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية

Correlation	Y	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7
Y	1.000							
x1	-0.0093281	1.000						
x2	0.5570614	-0.3660851	1.000					
x3	-0.0093281	1.000	-0.3660851	1.000				
x4	-0.3683375	0.2672041	-0.7791095	0.2672041	1.000			
x5	0.3683375	0.2672041	-0.7791095	0.2672041	-0.043706	1.000		
x6	0.3681782	-0.1503936	0.2514364	-0.1503936	-0.043706	-0.043706	1.000	
x7	0.3155983	-0.147704	-0.1047882	-0.147704	0.0597919	0.0597919	0.071181	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

أظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط الخطي لبيرسون مايأتي:

١: ان العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية ضعيفة جدا وبمعامل ارتباط بلغ (0.009-)أي انه كلما ازداد عرض النقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف لفرضية الارتباط الفرعية اولى بين المتغيرين التي تم الاشارة إليها سابقا

٢: وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي بمعامل ارتباط بلغ (0.557) بمعنى انه كلما انخفض سعر الصرف ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

٣: يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي بمعامل ارتباط يبلغ (0.009-)، وتشير هذه العلاقة إلى أنه كلما انخفض سعر الفائدة ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

٤: يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وبمعامل ارتباط يبلغ (0.368-)، مما يدل على العلاقة العكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي ، وتشير هذه العلاقة إلى أنه كلما أزداد مؤشر التضخم انخفض الناتج المحلي الاجمالي.

٥: يتضح وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي بمعامل ارتباط يبلغ (0.368)، مما يعني ذلك وجود ارتباط يدل على قوة العلاقة بين البطالة و الناتج المحلي الإجمالي كلما ازدادت البطالة ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

٦: وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي وبمعامل ارتباط يبلغ (0.36)، مما يعني وجود ارتباط يدل على العلاقة بين صافي ميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي وتشير هذه العلاقة إلى أنه كلما ازداد صافي ميزان التجاري ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

٧: أن العلاقة بين صافي الموازنة والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية وبمعامل ارتباط يبلغ (0.31)، وهذا يدل على العلاقة بين صافي الموازنة و الناتج المحلي الإجمالي أي أنه كلما أزداد صافي الموازنة ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد:من خلال جدول (١٢) يوضح لنا نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X) الداخلة في الدراسة وكالاتي:

جدول (١٢) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.127176	0.014359	-8.857044	0.000

X2	1.558285	0.174886	-8.910285	0.000
X3	-0.848797	0.172016	4.934419	0.000
X4	-0.39927	0.098194	4.066131	0.000
X5	0.678239	0.08745	-7.755755	0.000
X6	1.120814	0.217153	-5.161408	0.000
X7	1.07448	0.199418	5.388092	0.000
C	19.61411	2.027325	9.674874	0.000
R-squared	0.976682	Mean dependent var	8.110995	
Adjusted R-squared	0.971267	S.D. dependent var	0.97076	
S.E. of regression	0.214301	Akaike info criterion	-0.126404	
Sum squared resid	2.57179	Schwarz criterion	0.143457	
Log likelihood	12.04492	Hannan-Quinn criter.	-0.020092	
F-statistic	176.6796	Durbin-Watson stat	1.54708	
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

ويوضح الشكل أدناه التوزيع الطبيعي : يكون التوزيع الطبيعي عندما تكون Probability اكبر من (٠,٠٥)،لذلك نستطيع القول بان النموذج موزع توزيعا طبيعيا بسبب كون قيمة Probability التي بلغت (٠,١٩) وهي اكبر من (٠,٠٥).

شكل (٣) التوزيع الطبيعي للنموذج

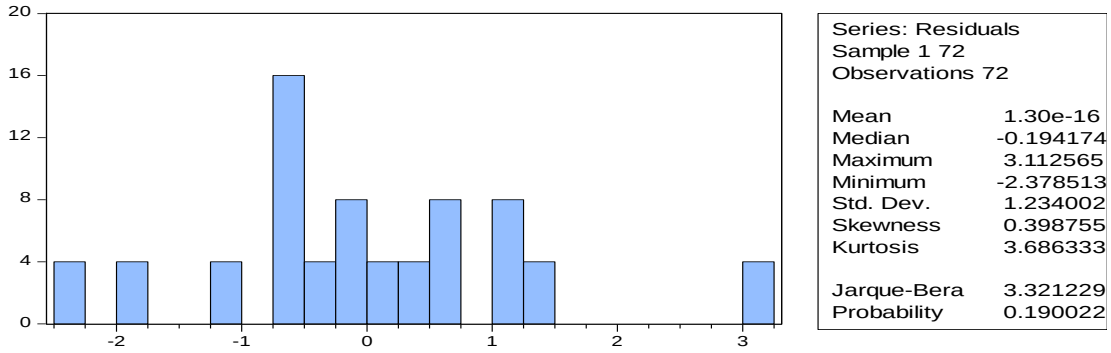

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

الاستنتاجات: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ما يأتي:

١- : إن الاحتمالية الإحصائية للمتغيرات المستقلة (X) اصغر من (٠,٠٥) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة معنوية إحصائيا ولها تأثير على المتغير التابع (Y).

٢: كما أظهرت النتائج ان معامل اختبار معامل التحديد (R^2) بلغ (٠,٩٧) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٩٧% من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع في حين ٣% تمثل متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، أما معامل التصحيح ($\overline{R}^2$)الذي بلغت قيمته ٠,٩٧، ويظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج، وذلك لكون معامل التصحيح قريبة جداً من معامل التحديد المعدل.

٣: كما تظهر المعلمات المقدرة ، معلمة المتغير المستقل عرض النقد (X1) هي تساوي (-0.127)، إي بمعنى أن أي زيادة في مستويات عرض النقد بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (Y) بمقدار (0.127-)،أي إن العلاقة عكسية بين متغير المستقل عرض النقد و المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي .وهذا لا يتطابق مع الفرضية التأثير الفرضية الأولى التي تم ذكرها سابقا ويعزى السبب في ذالك توجه الموازنة إلى تخصيص الأموال المعدة للتشغيل وللجوانب الاستهلاكية أكثر من الجوانب الاستثمارية

٤: كما أثبتت العلاقة ما بين المتغير المستقل (X2)سعر الصرف والمتغير التابع (Y) الناتج المحلي الإجمالي بأنها علاقة طردية ، إي أن زيادة درجة سعر الصرف وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.558)، وهذا يتطابق مع منطق الفرضية التأثير الفرعية الثانية.

٥: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل سعر الفائدة (X3) والمتغير التابع (Y) بأنها علاقة عكسية مما أنعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي (Y)، إي أن زيادة سعر الفائدة وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الدَين الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.84-)، وهذا يتطابق مع منطق الفرضية التأثير الفرعية الثالثة.

٦: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل التضخم(X4) والمتغير التابع (Y) بأنها علاقة عكسية مما انعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي (Y)، إي أن زيادة التضخم عن نسبة المقررة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.39-)، وهذا يتطابق مع منطق الفرضية التأثير الفرعية الرابعة.

٧: ان العلاقة ما بين المتغير المستقل البطالة (X5) والمتغير التابع (Y) بأنها علاقة طردية ، إي أن زيادة البطالة وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.678)، وهذا يتطابق مع الفرضية التأثير الفرعية الخامسة.

٨: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل صافي الميزان التجاري(X6) والمتغير التابع (Y) علاقة طردية قوية مما أنعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي (Y)، إي أن زيادة صافي الميزان التجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.12)، وهذا يتطابق مع منطق الفرضية التأثير الفرعية السادسة التي تم تطرق إليها سابقا.

٩: ان المتغيرات الكلية المتمثلة في عرض النقد الضيق والتضخم والبطالة وسعر الصرف وسعر الفائدة وصافي الميزان التجاري وصافي الموازنة لها تأثير مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي .

١٠:إن التضخم يوثر على النمو الاقتصادي لأنه بعبر عن ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود تنعكس على الطلب الكلي ثم النمو الاقتصادي

١١:البطالة واحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي تعبر عن حرمان العديد من الأفراد عن المشاركة في العملية الإنتاجية ،وبالتالي انخفاض الدخول وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

١٢ :ان سعر الفائدة يلعب دورا ايجابي في تشجيع الاستثمار ودفع عملية التشغيل والإنتاج لكن نلمس كان دورها ضعيف في التأثير على النمو الاقتصادي

١٣.لعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في الحصول على إيرادات مالية كبرى تدعم الموازنة العامة للدولة لكن تأثيرها قليل لان صافي الميزان التجاري سالب بسبب الاقتصار على سلعه واحدة وهي النفط التي تتأثر بالأسواق العالمية للنفط واللازمات الدولية.

١٤- يلعب صافي الموازنة دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي لاسيما عند زيادة حجم التخصيصات للجوانب الاستثمارية لكن نلاحظ دوره وسط على النمو الاقتصادي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض الإيرادات بسبب العقوبات الدولية في السابق والأزمات الدولية والصحية(جائحة كورونا).

التوصيات:

١- قيام البنك المركزي باستخدام السياسة النقدية الرشيدة في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي.

٢- استخدام البنك المركزي سياسة استهداف التضخم وعدم السماح للأسعار بالارتفاع عن الحدود المعقولة

٣- إتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى(الزراعة، الصناعة ،الخدمات)

٤- وضع معالجات وحلول وسياسات تخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

المصادر:

١- مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر ،الرياض ،السعودية،١٩٨٨

٢- صبري مصطفى البياتي،حركة مؤشرات التنمية في العراق(١٩٦٠-٢٠٠)،بيت الحكمة.بغداد.٢٠٠٢،

٣- مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر،عمان،٢٠٠٧،.

٤- ميشيل تدوار،التنمية الاقتصادية، ، دار المريخ للنشر،السعودية،الرياض،٢٠٠٦.

٥- د عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،١٩٩٠.

٦- د.عبد الحسين جليل الغالبي،الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي(الأردن دراسة حالة)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،جامعة بابل،٢٠٠٩.

٧- ناظم نوري الشمري،النقود والمصارف،دار الكتب للطباعة والنشر، العراق ،موصل،١٩٨٨

٨- عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى،النقود والمصارف والأسواق المالية،عمان، دار حامد للنشر والتوزيع،٢٠٠٤؟